**ندوة حول: "الخيار الإستراتيجي للاقتصاد الأخضر: الآفاق والرهانات بالنسبة للمغرب"**

الإثنين 21 مارس 2011

على الساعة التاسعة

الخطوط العريضة للتدخل

1- **السياق البيئي الدولي**

**2- السياق البيئي الوطني**

**3- آفاق الاقتصاد الأخضر بالنسبة للمغرب**

**4- التوصيات**:
- الحكامة الجيدة
- إستراتيجية تواصل حقيقية مكيفة مع الشركات:
- تكوين الكفاءات
- تتبع المؤشرات

5- **الاقتصاد الأخضر والاتحاد العام لمقاولات المغرب**

## 1- السياق البيئي الدولي

يتم تعريفه على أنه كافة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها "جميع الشركات المنتجة لخدمات تساهم في تجنب الأشياء المضرة بالبيئة أو الحد منها أو القضاء عليها". لقد فرض الاقتصاد الأخضر نفسه ليؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع تقليص المخاطر البيئية وشح الموارد.

وفي إطار هذه الرؤية، سيوظف الانتقال نحو نمو أكثر اخضرارا استثمارات سنوية تقارب 2% من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي (أي 1.300 مليار دولار أمريكي)، وسيتطلب ذلك سياسات واستثمارات تفصل بين النمو والاستهلاك المكثف للمواد الأولية والطاقة.

تثبت الدراسات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن التنمية المستدامة والاقتصاد متلازمان نظرا لأن الاقتصاد الأخضر لا يعرقل تنمية التشغيل وغنى الأمم، بل بالأحرى يشجعه. وقد بينت الاستثمارات العمومية والخاصة، على الصعيد العالمي، المخصصة للقطاعات المهمة للنمو الأخضر ما يفيد نجاحها في ما يتعلق بخفض مستوى الفقر وتقليص الأضرار البيئية وحتى القضاء عليها وكذا الإعانات السيئة. تتمثل القطاعات المركزية العشر المحددة في إطار هذه الاستثمارات في: الزراعة، البناء، العرض الطاقي، الصيد البحري، الغابات، الصناعة (بما فيها الفعالية الطاقية)، السياحة، النقل، تدبير النفايات والماء. وقد تم رفع العديد من التحديات في كل قطاع مما سهل الانتقال نحو النمو الأخضر وظروفه، إلا أنه تم التوصل إلى أن إعادة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة وتحفيزها بواسطة الإصلاحات المناسبة، ضروري لتنمية و/أو تقوية الرأسمال الطبيعي، كالغابات والماء والأراضي ومخزون الصيد البحري، التي تعتبر مهمة بشكل خاص بالنسبة للسكان القرويين الفقراء.

لكن، انطلاقا من هذا السياق الدولي، يمكننا أن نستخلص ثلاث معطيات وهي:

- يمكن أن يساهم الاقتصاد الأخضر في توليد الثروة ورفع الناتج الداخلي الإجمالي.
- يوجد ترابط بين محاربة الفقر وتحسين المحافظة على الممتلكات البيئية المشتركة وصيانتها نظرا لتدفق الخيرات الناتجة عن الرأسمال الطبيعي الذي يستفيد منه الفقراء بشكل مباشر.
- سيخلق الانتقال إلى اقتصاد أخضر فرص عمل جديدة، وبالتالي نسبة أكبر من النمو الاقتصادي. على الرغم من أنه بالنسبة لبعض القطاعات كالصيد البحري، وفي أفق قصير المدى، قد يتسبب الانتقال في التباطؤ.
- وجدير بالذكر أن الانتقال إلى اقتصاد أخضر لن يكون هينا. فمن أجل إنجاح التحول الأخضر، يجب أن تلتزم كل من الحكومة والمقاولات والمجتمع المدني بهذه الحركية.

## 2- السياق البيئي الوطني

في المغرب (كما هو الشأن بالنسبة لمعظم البلدان السائرة في طريق النمو) تتعدد وتتنوع مشاكل البيئة، فهي تتعلق بتدبير واستغلال الموارد الطبيعية:

- إتلاف فضاءات غابوية كبيرة كل سنة، كما يبتلع التصحر الزاحف سنويا المئات من الهكتارات، فالخسائر السنوية تقدر بـ 31.000هكتار/السنة من الغابة.
- تميل المياه إلى جودة سيئة على إثر انسكاب النفايات الصناعية والمنزلية والاستعمال البالغ لأدوية النباتات والأسمدة وتعدين المياه ودخول المياه البحرية.
- يعرف التنوع البيولوجي بالمغرب أخطارا جسيمة رغم تنوعه وغناه.
- كما أن موارد التربة التي تمثل أحد الموارد الإستراتيجية للمغرب نظرا لمكانة قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني تصبح مهددة أكثر فأكثر نتيجة: التعرية الريحية والمائية، وممارسة زراعات غير ملائمة، وتعمير الأراضي الزراعية، واستخدام تقنيات عتيقة في مجال استغلال الموارد المعدنية والمقالع.
- هواء كبرى الحواضر ملوث كثيرا، إذ ينتج هذا التلوث الهوائي أساسا عن انبعاثات الوحدات الصناعية والنقل. تشتمل الدراسات المتوفرة على طابع وقتي ومجزأ ولا تتعلق إلا ببعض المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش والرباط.
- يتم تدبير النفايات ولاسيما المطارح ومعالجة الأزبال بواسطة شبكة غير رسمية. وجدير بالذكر أن 6 مليون طن من النفايات البلدية الصلبة وما يفوق 975000 طن من النفايات الصناعية المنتجة سنويا توجد بالمطارح العشوائية.

تسبب هذه الإكراهات وأخرى في مشاكل بيئية عويصة مما يتطلب إدراج سياسة تنمية مستدامة عن طريق اتخاذ عدة مبادرات من بينها إستراتيجية التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

## 3- آفاق الاقتصاد الأخضر بالنسبة للمغرب

يتعلق سوق الاقتصاد الأخضر بالمقاولات التي يجب أن تتكيف مع قواعد اللعبة الجديدة: القوانين الجديدة، الأسواق الناشئة، إلخ. كما أنها تتعلق بالمقاولات التي طورت معارف وخبرات في هذا المجال في ما يتعلق بالاستشارة والتكوين والمواكبة وقطاعات أخرى...

يعتبر فاعلو التنمية الجهوية والجماعات المحلية وشركاؤهم في سياسات التنمية الاقتصادية والتشغيل معنيين لتحفيز الاقتصاد الأخضر ومواكبة تأثيراته، ولاسيما التشغيل.

يتيح الاقتصاد الأخضر العديد من الآفاق:

- نمو اقتصادي "أخضر" عن طريق:

- تقييم التكنولوجيات البيئية، أي كافة التكنولوجيات التي يعتبر استخدامها أقل ضررا بالبيئة من التقنيات المعتادة لتلبية نفس الحاجيات؛
- مزاولة الإنتاج والاستهلاك المسؤولين بدءا من تصميم آلاف المنتجات وصولا إلى إنتاجها؛
- حماية وإعادة ترتيب الخدمات النظامية البيئية: الماء والأراضي والتنوع البيولوجي؛
- التنمية المستدامة في ما يتعلق بالنقل والإنتاج الصناعي والسكن ومجالات أخرى...

o تحريك قطاع التشغيل بواسطة:

- إحداث فرص الشغل، نظرا لأنه من المؤكد أن الاقتصاد الأخضر سيخلق فرصا للشغل، وسيدخل تعديلات على الوظائف الموجودة والتي ستتوفر على كفاءات جديدة؛
- إحداث مهن جديدة مخصصة للبيئة (مكاتب استشارية، تجارة الكربون، إعادة التدوير، معالجة النفايات والمياه المستعملة...)

o تحسين إنتاجية وتنافسية الشركات بواسطة:

- اعتماد أكثر للتكنولوجيات الهادفة إلى الاقتصاد في الموارد مع انتظار ربح التنافسية-السعر؛
- إعادة تنظيم سلسلة القيم من أجل تقليص التبدير طوال أمد حياة المنتوج؛
- وفي المقابل، سيمكن خلق أسواق جديدة من تقليص كلفة توفر التكنولوجيات البيئية. وبذلك سيخلق السوق الوطني ظروف تطوره المستقبلي في أسواق تصديرية آخذة في التوسع؛
- عقلنة عملية الإنتاج التي تؤدي إلى تحسين الفعالية وعقلنة الأسعار.

## 4- **التوصيات**

- الحكامة الجيدة:

يمثل سلوك التغيير عنصرا رئيسيا في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر وذلك عبر:

- ✓ تباين إستراتيجية ورهانات الاقتصاد الأخضر في ما يتعلق بتحسين الموارد والتنافسية والأداء؛
- ✓ انخراط كافة الفاعلين المعنيين؛
- ✓ التشجيع والحث على الشركات عن طريق الوسائل المناسبة؛
- ✓ تقريب الشركات من أجل تأثير أفضل للتآزر.

- إستراتيجية تواصل حقيقة تتلاءم مع المقاولات:

سيتطلب تطوير ممارسات الاقتصاد الأخضر في النسيج الاقتصادي المغربي، من دون شك، إستراتيجية تواصل متناسقة تجاه كافة الفاعلين المعنيين.

يجب أن يكون للإستراتيجية الملائمة الأهداف التالية:

- ✓ وضع المحتوى التواصلي والذاتي؛
- ✓ القرب من الأهداف وتوعيتها من أجل تخصيص أفضل للإشكالية؛
- ✓ انتشار واسع وفعال لدى كافة النقط المستهدفة المعنية.

- تكوين الكفاءات:

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر التربية على التنمية المستدامة، بما في ذلك التكوين لكفاءات مهنية جديدة وأنظمة جديدة. يمكن أن يتم إدراج أنظمة التكوين في الوظائف الخضراء في مخططات تربوية أكاديمية وغير رسمية.

ولهذا الغرض، يمكن القيام بالعديد من الأعمال:

- ✓ 1/ تحديد المهن المعنية؛
- ✓ 2/ تحديد حاجيات التكوين وتنظيم مسار التكوين والتأهيل؛
- ✓ 3/ دعم التشغيل عن طريق خدمة "ما بعد التكوين"؛
- ✓ 4/ نشر وتقييم مهن النمو الأخضر.

- تتبع المؤشرات:

تحسن الشركات إنتاجيتها وتحقق اقتصاديات السعة وتكسب حصص السوق بفضل تحديد مؤشرات التدبير. وبنفس الطريقة، يرتكز إنشاء سياسة مسؤولة على مؤشرات مكيفة للأداء، حيث يجب أن تكون دقيقة وبأعداد كافية لتحقيق أهداف الشركة.

يتم تعيين مؤشرات الأداء لكل قطاع، وهي تتيح فرص التحسين في ما يتعلق باستهلاك الماء والطاقة، وإعادة التدوير وكمية النفايات المنتجة... غير أنه من الواجب القيام بمتابعة منتظمة لهذه المؤشرات بهدف معرفة الحالة التي ستمكن من تحديد الموقع بشأن الأعمال المنجزة وتلك التي يجب إنجازها.

## 5- **الاقتصاد الأخضر والاتحاد العام لمقاولات المغرب**

لكونه واعيا بأهمية التحديات الكبرى المتعلقة بتطوير ممارسات الاقتصاد الأخضر، يساهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن طريق لجنة التنمية المستدامة في تقديم الدعم اللازم للمقاولات من أجل مساعدتها على فهم القضايا المتعلقة بالبيئة واقتراح محاور التفكير والعمل التي تمكن من تعزيز ثقافة تسييرية ترتكز على الفعالية البيئية وذلك من أجل رفع تنافسيتها وازدهارها، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

تتصرف هذه اللجنة أيضا لدى السلطات العمومية لتوفير أحسن ملاءمة ممكنة بين احترام البيئة واحترام التنافسية.

فضلا عن ذلك، تعزز علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة مجهودات الكونفدرالية من أجل تعزيز عوامل تفاعل الاستثمار الإنتاجي والنمو على المدى البعيد، والتي من بينها حماية البيئة.

وعلى نفس المنوال، يعمل المركز المغربي للإنتاج النظيف منذ إنشائه سنة 2000 كجهاز عملي للجنة التنمية المستدامة عن طريق الدعم المتواصل للمقاولات المغربية لاعتماد تكنولوجيات أنظف تسمح بـ: الإنتاجية والتنافسية واحترام البيئة.